

التقرير الختامي:

قضايا واتجاهات المناقشة(*)

د/ نادية مصطفى

د/ سيف الدين عبد الفتاح

يتبنى برنامج حوار الحضارات، عملية الحوار كأحد أهم آليات التعارف سواء بين التنوعات الثقافية داخل الحضارة الواحدة، أم بين الحضارات وأنماطها المعرفية والقيمية فضلاً عن رؤاها للعالم. هذا البرنامج وفق هذا الأفق المتسع يحاول التأسيس على مستويين:

الأول: التعارف الحضارى والثقافى بين حضارات متنوعة وثقافات متعددة.

الثانى: التعارف الحضارى بين الحضارة الواحدة وثقافتها ومشاريها المختلفة، والذي يعد التعارف فيما بينها لاستثمار التنوع والاختلاف إلى حال من وحدة التماسك والتكامل والائتلاف.

هذا المستوى الثانى الذى يشكل إعمالاً حقيقياً للاعتبار الذى يشدد على الاختلاف كسنة كونية وإنسانية، والتعدد كحقيقة أساسية، والتعايش كضرورة حياتية، والتعارف كعملية استمرارية، والحوار كآلية حضارية وثقافية، يقوم على قاعدة مما يمكن تسميته "بناء الذات الحوارية" القادرة على تحديد مواقفها الفكرية والثقافية والحضارية.

بناء الذات الحوارية – يعنى ضمن ما يعنى – ضرورات الحوار البينى فى الأمة لتحقيق شروط النهضة وأصول العمران الحضارى، كما يعنى فى جانب آخر منه "التأصيل" لقضايا وموضوعات ومواقف ثقافية وحضارية، تؤسس لرؤية عادلة تخرج عن صناعة الصورة وعن استغلال

(*) اعتمدنا فى صياغة هذه القراءة على بعض نقاط التقرير الختامى الذى قدمناه د. نادية مصطفى ود. سيف الدين عبد الفتاح، وكذلك على التقارير الفرعية التى قدمها باحثون مجتهدون من أبنائنا: أحمد عبد الحافظ، أسامة أحمد مجاهد، شريف عبد الرحمن، مدحت ماهر.

حال الوهن الحضارى الذى تعيشه الأمة فى التأكيد على تعميم يسند المسئولية عن التخلف إلى ثقافتنا – عامة – تراثية كانت أم معاصرة، ولا بأس بتعميم آخر يتناسب مع خطاب العصر عن الإرهاب فيجعل من تلك الثقافة – بنيةً وبيئةً – هى التى تغذى ما تسميه هذه الرؤية "جذور الإرهاب".

ضمن هذا الاهتمام الذى يسهم فى بناء الذات الحوارية، ويؤسس لحوار بينى يؤصل لمعانى التنوع والاختلاف المفضى إلى التكامل والانتلاف، ويحاول تصويب الرؤية التى شاعت حول ثقافة هذه الأمة ومسئوليتها عن التخلف والإرهاب، يأتي هذا المؤتمر حول: "الأمة وأزمة الثقافة والتنمية"، والذى عقد بمقر كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، على مدى أربعة أيام متصلة، امتد من يوم السادس وحتى التاسع من شهر ديسمبر للعام ٢٠٠٤. وبمشاركة هيئات ثلاث جعلت من الأمة محور همها واهتمامها:

برنامج حوار الحضارات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، والمعهد العالمى للفكر الإسلامى ممثلاً فى مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، والمعهد الإسلامى للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامى للتنمية بجدة.

لقد بدت هذه الهيئات متكاملة الأدوار وزوايا الاهتمام؛ من برنامج حوار الحضارات الذى يهتم "بالحوار" حول قضايا الأمة المحورية والأساسية، ومعهد ومركز يهتمان بالشأن المعرفى والثقافى، ومؤسسة البنك الإسلامى التى جعلت من قضية التنمية محور اهتمامها وأنشطتها، أدوار لا يجمع فيما بينها إلا الاهتمام بالشأن الحضارى والثقافى الذى يرتبط بمجال حيوى يتمثل فى الأمة الجامعة بين أصول ثقافتها وعملية إنمائها وعمرانها.

لم يكن تكامل زوايا الاهتمام مقتصرًا على الهيئات التى شاركت فى تنظيم المؤتمر، بل امتد إلى تكافل تخصصات ومجالات بحثية متنوعة فى جلاء وبيان العلاقة بين الثقافة والتنمية، وبيان الأزمة التى تطولهما وأثر ذلك فى "بناء الأمة" ونهضتها. إن تعدد التخصصات وتنوعها له دلالة فى عملية التراكم المعرفى فى العلوم الاجتماعية والإنسانية، كما أن له دلالة أخرى فى ضرورات تجسير الفجوة بين تلك التخصصات الحديثة ومجالات العلوم الشرعية، ويعبر المؤتمر فى معماره ووقائعه

عن تلك الدلالات ويعتبرها واحداً من أهم اهتمامات الجماعة العلمية وتطوير رؤاها حيال " قضايا الأمة"، بل إن ذلك يمتد داخل تلك المجالات نفسها (الاجتماعية والإنسانية، والشريعة والدينية) في إطار ضرورات الاستئناس بمنظومة هذه العلوم والمعارف التي تنتجها في تجلية الأبعاد المختلفة للعلاقة بين الثقافة والتنمية: الاقتصاد، والعلوم السياسية، والعلاقات الدولية، وعلوم الاجتماع والتربية، وعلوم النفس، وعلوم اللغة والألسنية، فضلاً عن دراسات المناطق، والمتخصصون في الدراسات النوعية والخبرات المختلفة والاهتمامات العملية والعلمية، وعلوم الشريعة والدعوة .

هذه الموضوعات التي تحاول الوصل بين مفاهيم وقضايا كبرى مثل: (الأمة – الثقافة – التنمية) تلك المفاهيم الحضارية الكبرى التي تظل كافة العلوم وتخصصاتها، لا تغادر أي تخصص منها، بل تستدعيه ليدلى بدلوه في تلك القضايا والموضوعات وفي صياغة العلاقات فيما بينها على نحو منهجي وعلمي. تلك المفاهيم لا يستطيع أي تخصص أو مجال معرفي أن يدعى احتكاراً لها أو اختصاصاً بها دون غيره من التخصصات، وذلك لشمول العناصر التي تحتويها فضلاً عن تنوع العلاقات فيما بينها.

وفق هذه الرؤية الكلية الحضارية الشاملة التراكمية في جانب منها والمتكاملة والمتكافئة في جانبها الآخر، تتأسس الجماعات العلمية، تكويناً واهتماماً وأهدافاً، على ما يشير إلى ذلك "توماس كون" عالم نظرية المعرفة الأشهر في إسهامه "بنية الثورات العلمية". إن امتداد الرؤية وشمولها لم يكن هم هذا المؤتمر فحسب، من حيث المؤسسات التي تبنته أو التخصصات التي تكافلت في رؤاها، بل امتد الأمر إلى التكامل بين محورين ومستويين للتعامل:

الأول: يتعلق بإشكالات التنظير والتأصيل؛ المفاهيم؛ مفاهيم الموقف ومفاهيم العلاقات، والتحويلات في عالم مفاهيم "الثقافة والتنمية" والمنظومات المفاهيمية التابعة لهما، وكذلك الاهتمام بعالم المعايير والمؤشرات، وكذا التحديات الكبرى التي تواجههما.

الثاني: يتعلق بتطبيقات وتجارب وخبرات في العالم الإسلامي قومية كانت أم إقليمية أم نوعية (النماذج التنموية المعاصرة – الخبرات المؤسسية).

ومن هنا تناول **المحور الأول** عملاً تأسيسياً يتعلق بأصول التنظير وعمليات التأصيل، وقد حمل المؤتمر أربعة مفاهيم أساسية "الأمة، الأزمة، الثقافة، التنمية"؛ الأمة بما تشكله من مجال حيوى يعانى من أزمة حقيقية هي مجال التفاعل بين الثقافة والتنمية، الأزمة هي تأشير على التحديات - كماً ونوعاً - التي تواجه هذه الأمة، والتي تفترض النهوض بالوعى الثقافى والسعى التتموى والعمرانى. الثقافة والتنمية بما تشكلان من علاقة أكيدة تحمل مفهومين مركزيين فى العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية، تتواصل فيها الوعى بعالم "مفاهيم الأمة" بدءاً من ضرورات تعيينها، وتحديد المواقف العلمية والعملية منها، والعلاقات فيما بينها؛ بما يمكن تسميته "مفاهيم العلاقة" من مثل الثقافة/الدين، الثقافة/التنمية، الدين/التنمية، ولا شك فى أن عمليات البناء المفاهيمى تحتل مكانة مؤكدة فى سلم عمليات التنظير والتأصيل.

ومن هنا كانت أولى جلسات المؤتمر التي ترأسها **الدكتور جلال أمين** وعقب على بحوثها، والتي تناولت إشكالية الرؤية والمفاهيم وآثارها فى مجال التنمية فى العالم الإسلامى. وما بين إشكالية الرؤية ومداخل منهج النظر إلى عالم المفاهيم التتموية والعمرانية التي قدمها **الدكتور عبد الحميد أبو سليمان** يجب أن يتواصل ذلك مع ضرورة المشروع كمدخل تأسيسى للمفاهيم المفردة التي اشتمل عليها عنوان المؤتمر "الأمة، الثقافة، التنمية"، والذي لم يتناول مفهوم "الأزمة" وإن تعرض له بشكل غير مباشر فى ثنايا هذا المدخل التأسيسى **الدكتور عبد الرحمن النقيب**.

إن الصلة بين الرؤية والمدخل التأسيسى لا يمكن أن تتم أو تتوثق عراها إلا بالنظر المقارن الذى يرى مفهوم التنمية ونظرياتها من منظور مقارن، ولقد حاول **الدكتور كمال خطاب** أن يشير إلى أهمها.

ومن "عملية التحديد والتعيين والتعريف والتصنيف" إلى ضرورة الربط بين هذه المفاهيم المفردة فى علاقات توضح الإشكالات الإضافية التي تتركها تلك العلاقات بين عالم مفاهيم "الثقافة والتنمية"، كان ذلك موضع اهتمام ثانية الجلسات حول "مفاهيم العلاقات" والتي ترأسها **الدكتور على الدين هلال**.

تعرض البحث الأول منها لإشكالية العلاقة بين الثقافة والتنمية في إطار الاتجاهات الفكرية الغربية للدكتورة **باكينام الشرفاوى**، التي استعرضت اتجاهات العلاقة داخل الإسهامات الفكرية الغربية في علوم التنمية والاجتماع والأنثروبولوجيا فضلاً عن علوم السياسة. وضمن سياقات التحول المفاهيمي تتحول قطعاً العلاقات، وبما أن نظريات التنمية وعملياتها تقع في القلب من اهتمام علم الاجتماع ونظرياته، فقد أتى بحث **الدكتور على ليلة** ليقدّم رؤية عميقة لتحولات مفهوم الثقافة وعلاقته بتصورات نماذج التنمية: رؤية من مدخل النظرية الاجتماعية.

هذه الثنائية البحثية التي أسست لدراسة مفاهيم العلاقات (الثقافة والتنمية) اكتملت ببحثين في الجلسة الثالثة، واحد منهما تناول "واقع التنمية العربية والنسق الثقافي للتنمية الفعالة، وقدم ذلك البحث **الدكتور سعيد عبد الخالق**، بينما اكتملت عناصر هذه الحلقة الرباعية ببحث **الدكتور عبد الحميد الغزالي** ليقدّم رؤيته المهمة حول علاقة المصطلحات بالواقع والمستقبل، وحول عملية التدقيق والتحرير لعالم المصطلحات في التعلق بقضايا الأمة التنموية وعلى رأسها الاقتصاد من خلال منظور إسلامي حرص الدكتور الغزالي على بيان إمكانياته في هذه العملية، علاقة المصطلحات بوسطها وبيئتها، والأمة وفاعليتها كانت موضع بحث "واقع اقتصاد الأمة ومستقبله في تحرير المصطلحات وتدقيقها من منظور إسلامي".

أما في مفتح اليوم الثاني من أيام هذا المؤتمر، فقد ترأس **الدكتور نبيل السمالوطي** الجلسة الرابعة من جلسات المؤتمر التي قدّم فيها **الدكتور سيف الدين عبد الفتاح** "رؤية" حول معايير ومقاصد التنمية، وبدا لمنسقى المؤتمر بيان هذه الرؤية ووصفها بأنها "رؤية تأسيسية"، وبدا البحث يتحرك ضمن عناصر مثلث يحاول الربط بين (المقاصد والمعايير والمؤشرات)، هذه الرؤية كان قوامها المدخل المقاصدي الذي يشير إلى عملية توظيف للمقاصد الكلية العامة للشريعة.

وضمن هذه الجلسة قدّم **الأستاذ محمد بريس** المهتم بالدراسات المستقبلية، موضوعاً يؤشر على ضرورة الاهتمام بالمستقبل كقيمة كبرى تؤثر في الأفق الثقافي من ناحية، والعملية العمرانية ومناهج النظر لتفعيلها في الوعي والسعي على حد سواء. هذه المداخلة اختار لها صاحبها عنوان "تأزيم المستقبل: الثقافة والمستقبل التنموي المفقود"، وضمن هذه الرؤية للمقاصد والمعايير والمؤشرات

والمقاربات المستقبلية، كان حرياً الاهتمام بقضية الإنسان القيمة وعلاقتها بالثقافة من ناحية، وبالتنمية من ناحية أخرى، كان ذلك موضع اهتمام خامسة جلسات المؤتمر والتي ترأسها الدكتور أحمد زايد، وقدم فيها الدكتور رفعت العوضى ورقته البحثية التي تعلقت بمفهوم التنمية أساساً بعنوان "القيم الإسلامية الحاكمة في تنمية المجتمع"، إذ يقع نسق القيم الإسلامى فى القلب ضمن مجموعة الأنساق الثقافية، ومن هنا كان اهتمام ذلك البحث بها. وضمن اكتمال الصورة تعلق البحث الثانى ضمن هذه الجلسة بالقيم الأساسية ولكن فى الثقافة وتأثيرها فى التكوين الثقافى العام ومداخله الفكرية والتراثية، فقَدَّم بحثاً تحت عنوان "القيم الأساسية فى ثقافتنا العربية والإسلامية، وضعيتها تصوراً وتوظيفاً، ماضياً وحاضراً: دراسة نقدية تحليلية" للدكتور محمود قمبر، حاول فيها الإشارة إلى القيم السلبية والإيجابية وتأثيرهما على مجال التنمية وعلاقتها بالثقافة.

وفى إطار الحلقة الواصلة والوسيلة بين المحور الأول الذى يهتم بعملية التأسيس والتنظير، والمحور الثانى الذى يركز على التطبيقات والخبرات فى العالم الإسلامى تقع فكرة التحديات التى تشير إلى الأزمة كماً وكيفاً، تراكمياً وأسباباً. التحديات مقدمة لرصد المتغيرات، والأسباب التى تستدعى بطبيعتها استجابات يجب أن تكون على مستواها فى التعامل والتناول، وفى القدرة على المواجهة وتفعيل رؤى الوعى المتعلقة بها . التحديات فضلاً عن أنها واصله بين عناصر (الأمة – الأزمة – الثقافة – التنمية) فإنها كذلك واسطة بين التنظير والتطبيق، منها نخرج من باب التنظير وندخل إلى باب الخبرات والتطبيقات والآليات. التحديات ونماذج منها كانت موضعاً لاهتمام الجلستين السادسة والسابعة من جلسات المؤتمر .

فى الجلسة السادسة والتي ترأسها الدكتور صلاح عبد المتعال، قدم الدكتور محمد عمر شاپرا رؤية كلية عامة حول التصور العام للأزمة التى تحيق بالعالم الإسلامى المعاصر، فى محاولة لرؤية نظرية حول المسببات والحلول، وقد استدعى واحداً من أهم النماذج الفكرية التراثية والذى كان مؤسساً للمدرسة العمرانية الخلدونية، ومن ثم كان عنوان الورقة "علل العالم الإسلامى المعاصر: المسببات والحلول فى ضوء نظرية العمران لابن خلدون". وضمن بناء رؤى كلية لتصوير وصياغة التحديات، كانت الورقة الفكرية الأخرى والتي شيدت بنائها على قاعدة من مفهوم وقضية "أزمة الثقافة"، ومن

هنا حملت الورقة عنواناً دالاً في هذا المقام "التنمية وأزمة الثقافة: بين ظاهرة الاستلاب وفاعلية التغيير"، قدمها **الدكتور وليد منير**، وضمن هذه الرؤية للتحديات تطلع المؤتمر واستشرف واحداً من أهم هذه التحديات والذي يتعلق بمجال "التربية والتعليم"، لما يسهم به من التشكيل الثقافي ولأنه يشكل البيئة لرؤية تأسيسية ثقافية وعمرانية، ومن هنا قدم **الدكتور عبد الناصر أبو البصل** رؤية عميقة للعلاقة بين "العقل المسلم والمشروع الحضاري ومؤسسات التعليم" في تفاعل يحرك عناصر تحدّ مركب، وجب على العقل المسلم أن يحشد استجابات واعية قادرة على التعامل مع هذا التحدي، ومن هنا حملت الورقة عنواناً دالاً في هذا المقام "تحديات تأهيل العقل المسلم للمساهمة في المشروع الحضاري: دراسة في ضوء واقع مؤسسات التعليم والتوجيه".

وضمن رؤية من خلال خبير تربوي في قضايا التربية والتعليم قدم **الدكتور سعيد إسماعيل على** ورقته حول التأثيرات التي يتركها الأزواج التعليمي على ثقافة الأمة ومداخل انقسامها، وإمكانات استيعاب أنساق التنوع ضمن ثقافة الأمة. وعنون ورقته "ازدواجية التعليم وأثرها على ثقافة الأمة".

بين الارتحال بين عالم المفاهيم وعالم القيم والمعايير والمقاصد وعالم التحديات، وقع اهتمام هذا المحور الذي اهتم بعملية التأسيس والتنظير. ذلك أن الفكر إذا صح والنظر إذا دقق، بدت الأمور أوضح عياناً وبيانياً.

إذا كانت فلسفة المحور الأول تقوم على معالجة القضايا ذات العموم والتي تتعلق بالأمة وعالم أفكارها حول الثقافة والتنمية والعلاقة فيما بينهم وتجليات تلك العلاقة على مستويات:

- تأصيل المفاهيم والرؤى المختلفة حول المفهومين،
- مفاهيم العلاقات،
- المعايير والقيم والمؤشرات،
- التحديات،

ضمن خريطة متكاملة أو شبه متكاملة، ضمن المستوى الذى يعرف (بالتأصيل)، فإن هذا المحور الثانى هو الذى يتعلق بالمستوى الثانى الذى يهتم بعملية التفعيل، ومن ثم يهتم ضمن خريطة بتطبيقات وخبرات فى العالم الإسلامى، من بين استعراض تجارب مهمة تتعلق:

- بمستوى الدول والخبرات المختلفة،
- وبمستوى الخبرات المؤسسية والتي تتنوع مجالاتها النوعية وطرائق دراستها المنهجية.

وبين التأصيل الذى يقدم الأصول المنهجية لفهم الأمة وأزمته فى الثقافة والتنمية وتشكيل العلاقة فيما بينهما لفهم حركة الأمة الحضارية وإمكاناتها الحضارية، التى لا تنصرف إلى مكانات مادية بل إلى مكانات ثقافية ومعنوية يجب أن تتكاملا وتتفاعلا فى بلوغ أهدافها للخروج من أزمته الحضارية، لتمسك بأزمته وعناصر إمكانياتها وفعاليتها، وبين التفعيل الذى يقدم عناصر علاقة مكنية بين الخبرة والعبرة تؤصل عناصر تفعيل واستفادة، لتقدم مساحة أخرى لا يمكن تجاهلها، ضمن خرائط العلاقة بين الثقافة والتنمية وعلاقتها بأزمة الأمة ونهوضها، بين هذا وذاك (التأصيل والتفعيل) تأتى قضية الآليات والأساليب والوسائل والطرائق والنماذج التى تحقق عناصر الفاعلية على أرض الواقع فى الساحة الحضارية بما يترجم إلى عناصر مكنة ومكانة وتمكين.

هذا المستوى الثالث الذى كشف عنه هذا المؤتمر وعن ضرورات تناوله بالدرس والبحث فالوصل بين الرؤية وعالم خبراتها وتجاربها، لا يكون إلا بالقدرة على استنباط آليات ووسائل للفعل والتفعيل والفاعلية الحضارية جميعاً.

جانب الآليات وأهميته يفضى إلى إمكانية استكمال هذا الجهد الذى تأسس على ساقين: الرؤية والخبرة؛ الرؤية تأصيلاً والخبرة تفعيلاً. وهو أمر يحرص عليه البرنامج فى الحرص على تفعيله عند الحديث عن حال الأمة وأزمته الحضارية أن يشرع على الدوام أن يجعل من التساؤل حول ما العمل، مدخلاً للتعامل مع الواقع... وآليات الخروج من الأزمة، وتفعيل الرؤية فى واقع الأمة الحضارى.

وهو أمر يصلح أن يكون سندا لتطوير عمل لاحق يهتم بهذه الدائرة دون غيرها لبلوغ الهدف فى تأصيل مناهج النظر والتعامل والتناول لقضايا الأمة التى تتعلق بآليات الخروج وعدتها؛ ﴿ولو

أرادوا الخروج لأعدوا له عدة» [التوبة: ٤٦]. ما بين الإرادة والعدة تقع عمليتا الخروج والإعداد بما تشير إلى آليات للخروج وأخرى للإعداد تتواصل فيها الإرادة بالإدارة، والتأصيل بالتفعيل، والتفكير بالتغيير والتدبير.

وضمن هذه الرؤية الكلية الواصلة والمتفاعلة فإن اهتمام المؤتمر في محوره الثاني قد انطلق الى معمار يصل بين "الخبرة والعبرة". ما بين خبرات تنمية تمثلت في الخبرة الإيرانية "المنظور الثقافي للتنمية في إيران وأبعاده" للدكتور محمد علي آدرشب، و"تجربة التنمية الماليزية" للدكتور محمد شريف بشير، و"الأبعاد الثقافية للتنمية في أفريقيا" للدكتورة حورية مجاهد، و"ثقافة المقاومة ودورها التنموي: دراسة في حدود وإمكانيات التنمية في الحالة الفلسطينية" للأستاذ أمجد أحمد جبريل، وكذلك التجربة التركية وخبرتها التنموية والثقافية للدكتور إبراهيم كالين.

خبرات خمس تنوعت ما بين خبرة ثورية استندت إلى ثورة إيرانية بدا لها تتحرك من الثورة إلى الدولة في أطوار - يجب مراعاة خصوصية أطوار هذه التجربة وأدوارها، وخبرة تنمية ماليزية تعبر عن انتقال سياسي وضع نصب عينيه رؤية تنمية أريد لها أن تمكن على أرض الواقع، وخبرة تنمية قارية تتعلق بالقارة الأفريقية ملكت من العناصر والخصائص الجامعة، كما تميزت بعناصر فارقة: الامتداد القارى والجامع الثقافى والتنوع فى تجليات الثقافة، وشكّل ذلك إطاراً لخبرة قارية حملت أشكالاً من العلاقة بين الثقافة والتنمية، ولقد كان من المهم التوقف عند مناهج النظر التى تتعلق بقارة بأكملها. وخبرة نموذج تمثله التجربة التركية، والتي تمثل خبرة فريدة فى ذاتها بما تحمله من عناصر ذاكرة حضارية مع الغرب من جهة ومع العالم الإسلامى من جهة أخرى، نموذج التداول التركى الذى يسفر تارة عن وجهه العلمانى وأخرى عن نفسه الإسلامى ضمن قواعد تسوية تؤثر يقيناً على العلاقة بين الثقافة والتنمية فى اتجاهاتها ومساراتها. أما الخبرة الخامسة فتمثلها الخبرة الانتفاضية فى مواجهة الاحتلال ضمن ثقافة المقاومة، وهى مع سابقتها تملك عناصر فرادتها، تطرح سؤالاً محورياً حول إمكانيات التنمية تحت الاحتلال، وهو نموذج يتحرك ويحرّك رؤى منهجية يجب أن تُفعل تليق بهذه الخبرة وتتفاعل مع ذلك النموذج.

خبرات خمس دلّ تنوعها وعناصر فرادتها وتميزاتها إلى ما تتيحه إمكانات البحث فيها من استخلاص الفكرة والعبرة من الخبرة.

ومستويات دراسة الخبرات تعلمنا أن الدولة القوية، أو الجامع القارى جغرافياً ليس فقط الحد أو الحدود التى يمكن من خلالها دراسة التجارب واستقاء الدروس، ولكن البحث فى مستويات أدنى من مثل "الخبرات المؤسسية"، أمر شديد الأهمية، حينما تتطرق إلى مؤسسات نوعية أو تتعلق بمجالات بعينها، هذا المستوى كان موضع اهتمام المؤتمر ضمن عملية تشييد وعمارة موضوعاته واهتماماته:

"مؤسسة الدعوة ودورها الثقافى والتنموى: الأزهر الشريف نموذجاً"، كان موضع اهتمام ورقة **الشيخ جمال الدين قطب**، و"مؤسسة الزكاة: آلية إسلامية لمواجهة أزمة الثقافة والتنمية" **للدكتورة نعمت مشهور**، و"الوقف وعمارة المرأة فى الإسلام: قراءة معرفية فى الخبرة التاريخية ودلالاتها المعاصرة بالنسبة لدور المرأة فى التنمية" **للدكتورة منى أبو الفضل**، و"دور التلفزيون فى التنمية الثقافية للأطفال: مصر نموذجاً" **للدكتورة إيمان نور الدين**، و"خبرة المكتب الإقليمى لمنظمة الصحة العالمية فى إقليم شرق المتوسط: البعد الثقافى فى برامج التنمية الصحية" **للدكتورة فاطمة العوا**، و"إسهام ثقافة العمل الخيرى فى التنمية الإنسانية" **للدكتور إبراهيم البيومى غانم**، و"الطرق الصوفية وعملية التنمية فى العالم الإسلامى: دراسة فى مدى ملائمة ثقافة التصوف لشروط الإنجاز" **للدكتور عمار على حسن**، و"مدخل إلى فلسفة الاجتماع الإسلامى: دور الوقف الإسلامى فى التنمية الاجتماعية نموذجاً" **للدكتور محمد همام**.

وتختتم هذه السلسلة من الاهتمام بالبحث فى قطاع مهم يتطلب وضوح الرؤية والاستراتيجية والمسار وهو قطاع الصناعة وكذا قطاع التجارة، وضمن رؤية معرفية عميقة يقدم **الدكتور حامد الموصلى** ورقته حول "الخامات المحلية: ركيزة لبناء الذات والبعث الحضارى"، وهى ورقة حملت من المعانى الكثير الأهم فيها تحويل عالم الأشياء إلى أفكار وقيم ضمن إشارة إلى علم عمران الخامة والتعمير من خلالها. وأخيراً تأتى دراسة **الدكتور أسامة قاضى** لنتج عناصر هذه الرؤية لتقدم دراسة وشعاراً، وحالة دراسية، دراسة حول استشراف أفق "ثقافة استهلاكية إسلامية"، وشعاراً جمع فيه

عناصر رؤية "صنعوا واستهلكوا إسلامياً وصدروا عالمياً، وذلك ضمن تجربة وحالة "منظمة التجارة العالمية في العالم الإسلامي".

حزمة من الخبرات المتنوعة شهدت هذا التنوع الفاعل والفعال للرؤية وامتداد أفقها الحضارى ضمن خبرات مؤسسية ونوعية وقطاعية، بين مؤسسات العمران سواء ارتبطت بالشريعة مثل مؤسسة (الزكاة) و(الوقف) أم ارتبطت بالتراث الإسلامى (التصوف مثلاً...) والمؤسسات الحديثة (الإعلام - الصحة - العمل الخيري - الصناعة - التجارة...).

والتنوع القطاعى وكذا فى المجالات شهد على مستوى البحوث تنوعاً فى مداخل التناول المنهجى، هذا التنوع حمل عناصر جامعية، كما حمل عناصر تمايزت فى التعامل والتناول لهذه الموضوعات .

منظومة من الخبرات الجزئية والتي عمرت بها الأمة تعبر عن إمكانات حالة أو محتملة، من الواجب ليس فقط معرفتها ولكن من المؤكد البحث فى أن تحقق عناصر تفعيلها وفاعلياتها.

هكذا يؤشر هذا المؤتمر فى دراسة للخبرات والتجارب عامة كانت أم نوعية على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب الفائق الأهمية واستكمال خريطة الخبرات تراثية كانت أم حديثة، عامة كانت أم نوعية، قطاعية كانت أم قومية، محلية كانت أم إقليمية أم عالمية.. اتساع حجم الخبرة يؤثر يقيناً فى عمق تشكيل العبرة من الخبرة والوقوف على الفكرة الكامنة فيها وإمكانات الاستفادة منها.

هكذا امتدت الرابطة الواصلة بين محورين؛ أحدهما اهتم بالتنظير والتأصيل، والآخر ركز على التطبيق والتفعيل. امتدت على مدار أربعة أيام وثلاث عشرة جلسة، تُوّجت بمحاضرة افتتاحية للشيخ الأستاذ الدكتور على جمعة حاول فيها التعبير عن أزمة الثقافة والتنمية فى الأمة من خلال ضرب المثال، والتي تواجه فيه سيارة تحدياً بغوصها بالوحد، وهو أمر جعله يرصد من خلال هذا التحدى الكلى سبع أزمات تأخذ بخناق بعضها، ومن هنا وجب فى هذا السياق المواجهة والتعامل مع تلك الأزمات على التوازى والتوالى بما يقلل السيارة من وحلها والأمة من عثرتها، وتراتب الأزمات وتراكمت من خلل فى الكوابح وصدأ قد طالها، ومن فقدان القائد الذى يحسن التعامل مع حال الأزمة

والتحدى، إلى فقدان الوجهة والهدف، وإلى الضلال عنها مما أدى إلى حال انهيار بكل شئ فسار خلف كل شئ ولم يصل لأى شئ، حال الحيرة بما يولده من أزمات يحتاج إلى مواجهة ومقدرة على الوعى به وأدوات وعدة الخروج منه. هذا المثال الذى حاول استخراج مؤشرات لنموذج معرفى فى التحدى والاستجابة، وحال الأزمة وإمكانات الخروج منها كان خير افتتاح لمؤتمر " لأمة وأزمة الثقافة والتنمية".

اتجاهات النقاش:

تنوعت اتجاهات النقاش ضمن المحور الأول؛ محور التأسيس والتنظير، والتي ارتكزت حول نقاط أساسية:

الأولى: ليس هناك وصفات جاهزة للتقدم أو عمليات التنمية، والخصوصية فى هذا الباب لها مدخلها وتأثيرها وهى تعبير عن طريقة العيش والحياة، والثقافة بهذا الاعتبار - ووفق معانيها المختلفة - الممتدة والشاملة - مدخل أساسى فى عمليات التنمية، وكذلك فإن نتائج عملية التنمية تتأثر إن سلباً وإن إيجاباً بمنظومات القيم، علاقات متفاعلة ومركبة يجب الفطنة إليها، وتحرير المفاهيم الأساسية التى تقوم عليها (التنمية - الثقافة - القيم).

الثانية: أن "أزمة الثقافة" مسؤولة - مع غيرها - وإن كان للأولى القدح المعلى فى التأثير - عن أزمة التنمية، وكذلك فإن أزمة التنمية تُولد بدورها أزمة فى المجال الثقافى ، هذا التأثير التفاعلى إن سلباً أو إيجاباً يتطلب النهوض بكسر حلقة الأزمات فى سياق الوعى بجوهر العلاقة بين أزمة الثقافة وأزمة التنمية.

الثالثة: اتضح من مسار اتجاهات النقاش طيلة أيام المؤتمر الأربعة كيف حازت منظومة مفاهيم "الثقافة" على القدر الأكبر من الاهتمام وذلك بالمقارنة مع منظومة المفاهيم التنموية، وإن ظل الربط بين المفهومين سائداً وغالباً فى اتجاهات النقاش حول العلاقة بين منظومتى المفهومين. وظل التساؤل حول المعانى التى يحملها كل من المفهومين الأساسيين.

الرابعة: ضمن مناقشات ذلك المحور ظل البعض يذكر بأهمية الخبرات والتطبيقات العملية فى مقام العلاقة بين أزمة الثقافة والتنمية من جانب، ونهوض الأمة من جانب آخر، وهو أمر وجد بعض الاهتمام من المؤتمر ضمن المحور الذى اختص بالخبرات والتحديات.

غاية الأمر أن هذا المحور شكلت فيه قضية المفاهيم وتأصيلها منطقة اهتمام محورية من جانب رؤساء الجلسات والمعقبين، فضلاً عن السادة الحضور الذين أثروا النقاش وقضايا المؤتمر المتنوعة.

أولاً: الإشكاليات المتعلقة بعالم المفاهيم:

وضمن هذه الإشكالات تم التعرض لثلاث دوائر مفاهيمية تتكامل معها مداخل دراسية، فضلاً عن التعرض لمفهوم أزمة الثقافة:

١- مفهوم الثقافة، البعد المعنوى فيها والمادى، نسق القيم ودوره فى النسق الثقافى العام، الخصوصية والعالمية فى الثقافة، الثابت والمتغير، الثقافة كمدخل ومخرج، كعامل محدد للتأثير، أم منتج لتأثيرات أخرى، مصادر الثقافة، الدين كمصدر للشاكلة الثقافية، ثقافة واحدة أم ثقافات، أم مشترك وتنوع، حدود التعدد والتنوع الثقافى، الثقافة بين كونها نسقاً عاماً وأنساقاً فرعية والتأثير والتأثر بينهما، دور النخب والقوى (ثقافية أم سياسية) وكذلك الشعوب فى تفعيل الثقافة أو تأزيمها، توظيف الثقافة ومقاصدها من حيث اعتبارها مقياساً أو مجرد مرشد للسلوك، التعريفات المتنوعة للثقافة وأثارها فى العلاقة بالعملية الإنمائية... الخ، مفاهيم وقضايا شديدة التنوع لا تقل تنوعاً بالقدر الذى يشهده مفهوم الثقافة من تعدد فى التعريف والرؤى.

٢- أما الدائرة المفهومية الثانية فهى تتعلق بذلك الانتقال لمفهوم الثقافة حينما يرتبط بعلاقة ما مع مفهوم التنمية، ولقد تحرك مجمل النقاش حول "وزن الثقافة" وأهميتها بالمقارنة بالأبعاد الأخرى المتنوعة فى دراسات التنمية.

وبدا للبعض أن يقدم رؤية رصدية وتطويرية للتوجهات حول موضع الثقافى ووزنه وتأثيره فى أدبيات التنمية وعملياتها. كما لم تفقد مسارات النقاش تقديم رؤى نقدية من منظور حضارى، ومن

خلال الرؤية للعالم، حول موضع الثقافى وتطوره. ولقد كشف هذا الاتجاه عن جملة التحيزات المعرفية الظاهرة والكامنة فى نشأة مفهوم التنمية وتطور مساراته العامة، وبدا ضمن اتجاهات معينة ذلك التطور فى المراحل الأولى الذى تراوح بين التهميش والاستبعاد والإسقاط "للبعد الثقافى" ، ثم تطور هذا الأمر لاعتباره عائقاً للتنمية، واستحضاره إلى دائرة الصراع ضمن تحيزات معرفية وسياسية، ودعوة لأهمية الثقافى ولكن وفق منظورات غربية مادية وضمن رؤية لعولمة الثقافة الكونية، بل رُج بالثقافى ضمن أتون النقاشات حول الإرهاب ومفهوماته. وبدا للبعض أن يؤكد أن الثقافة ووزنها دائماً محل اهتمام فضلاً عن وجوده، وأن الاهتمام بالشأن والمجال الثقافى لدى علماء السياسة والاجتماع والأنثربولوجيا ليس جديداً. نمط آخر من القضايا وسعته المناقشات التى تنوعت إلا أن الاتجاه السائد والغالب ظل مؤكداً على وزن الثقافى فى دراسات التنمية وعملياتها على حد سواء، بما يزكى ذلك الارتباط الأكيد بين الثقافة والتنمية.

٣- أما الدائرة الثالثة فقد اتجهت إلى بعد ثالث فى قضية المفاهيم ارتبط بإشكالية القياس، والبحث فى التأشيريات المتعلقة بالثقافة ومجالاتها، ومنظومتها المفاهيمية وكذلك المؤشرات المتعلقة بقياس التنمية. وبدا لبعض توجهات النقاش أن تلفت النظر إلى الصعوبات التى تحملها عملية القياس وتحولها من أداة موصلة إلى غاية فى حد ذاتها، وهو ما دفع البعض إلى تهميش القيمى والمعنوى فى عملية القياس وكذا الثقافى، لاعتبارات قابليته لذلك، بل أدى ذلك إلى إسقاطها طالما لا يمكن قياسها، وهذه آفة من آفات السلوكية العلمية الضيقة والصلبة التى عكست فى بعض مراحلها تشدداً فى هذا الاتجاه.

وضمن هذا التحفظ وُلدت مجموعة من الأسئلة مدارها على الكيفية التى تتعكس بها الخصوصية الثقافية وتنوع الأنماط المجتمعية الحضارية على مؤشرات التنمية، وهل من الممكن صياغة مؤشرات "لثقافة التنمية" تتسم بمراعاة الهويات والخصوصيات؟

٤- ويتكامل مع هذه الدوائر، مداخل الاهتمام بالثقافة ودراسة تأثيرها، ما بين المدخل الفلسفى التجريدى الذى يتغيا القيام بالتأصيل، والمدخل الاجتماعى التاريخى، ويرتكز المدخل الثالث على المنظور الوضعى الواقعى الذى يجعل من دراسة الخبرة المعاصرة مجالاً للاهتمام. ويترافق مع ذلك

حول أهمية الإطار المرجعي التأسيلي الذي يبرز قيمة "الثابت" الثقافي، القيمي، المعياري وعلاقة ذلك بالمتغيرات الحادثة، وعمليات التفاعل بينهما وتحديد أشكال وأسس العلاقة بين الثابت والمتغير.. بدا في اتجاهات النقاش ضرورة تكامل المداخل المختلفة في صياغة الثقافي، والتأكيد على وزنه وأهميته فضلاً عن ضرورة البحث عن النواة الصلبة فيه والاستمساك بها دون أدنى قدر من الجمود أو افتراض إمكانية حال من العزلة الثقافية. وضمن رؤية المداخل المختلفة الاهتمام بالثقافي تقع القيم وأنساقها في القلب منه، ومن ثم تحركت التساؤلات حول مفهوم القيم وأنماطها وسلم منظومتها وكيف تنتوع مواقعها على هذا السلم من منظور إلى آخر، بل وفي داخل المنظور الواحد، خاصة حينما نقصد بالقيم معاني مختلفة ومتنوعة بدءاً بأنماط سلوك الحياة وانتهاءً إلى القيم المعيارية التأسيلية، ولا غصاصة في أن فاعلية القيم في إطار النسق الثقافي أمر شددت عليه نقاشات المؤتمر.

٥- وضمن استحداث مفهوم مركب شاع وذاع، إضافة إلى تبنى عنوان المؤتمر له دارت مسارات أخرى في النقاش حول مفهوم "أزمة الثقافة"، والذي ولد تساؤلات مثل: متى تحدث أزمة الثقافة ولماذا؟ وما هي العوامل التي تسهم في تكوينها وتعقدتها؟ وهو أمر تنوعت مستويات النقاش حوله بين:

- إقصاء مصدر ما للثقافة لمصادر أخرى منها وفيها.
- فرض نموذج ثقافي من الخارج.
- توظيف السلطة للمثقف، وعدم قيام النخب الثقافية بأدوارها ووظائفها تجاه شعوبها، أو قيامها بأدوار تتضمن محاولة الفرض والهيمنة لاتجاه بعينه، أو الإقصاء لتوجهات أخرى محاولة نفيها في التكوين الثقافي أو تقديم رؤى تابعة للسلطة أو الخارج!! إشكالية المثقف والسلطة لا تزال في حاجة إلى تحديد طبيعتها وتأثيراتها على ما نحن بصده من أزمة الأمة في الثقافة والتنمية.

بل توجهت بعض اتجاهات النقاش إلى أصل المفهوم ذاته حينما يحدث إقصاء داخلي في بنية المفهوم وصياغته، حينما يركز على الجوانب المادية فيها والاكتفاء بها مسقطاً الاعتبارات الأخلاقية والقيمية والوجدانية والمعيارية المعنوية. ربما تبنى مثل هذا التصور لمفهوم الثقافة يجعل

أزمة الثقافة أزمة بنوية ونظرية حينما تصادر المعنوى فيها لصالح المادى أو تهمشه وتحاول التهوين من تأثيره.

ثانياً: الإشكالات المتعلقة بالتأصيل:

ويتكامل مع الإشكالات المتعلقة بعالم المفاهيم، إشكاليات أخرى ترتبط بحقيقة العلاقة بين التأصيل الإسلامى لتلك المفاهيم التى شكلت موضع اهتمام المؤتمر، والتأصيلات الغربية المقارنة بصفة عامة، وما يتصل بالثقافة فى علاقاتها بالتمتية بصفة خاصة. هذه الإشكاليات دارت فى توجهات النقاش مفضية إلى رؤى نظرية ومنهجية تحدد مناهج النظر والتعامل والتناول لطبيعة هذه العلاقة بين النماذج المعرفية والثقافية والحضارية:

١- أهمية المقارنة المنهجية بما يحدث حالياً من التفاعل الثقافى والتعارف الحضارى فضلاً عن المعرفى بما يؤسس لاكتشاف المشترك فضلاً عن المتمايز، وبما يؤكد أن الاختلاف ليس فقط مبدأ يجب الاعتراف به، بل ضرورة معرفية ومنهجية بالاعتبار الذى يؤكد على ذلك للخروج من حال الاستقطاب الثنائى المعرفى المفضى إلى التنافى والصراع والصدام، وضرورة التواصل مع الإسهامات المعرفية الغربية التى تهتم بالجوانب القيمية والإنسانية فى الإنتاج المعرفى الغربى.

وهو أمر يجب الالتفات إليه من خطورة نفى الآخر وعلى نفس الدرجة من الخطورة التى تنفى الذات الحضارية أو التهوين من شأنها أو تهميش إمكاناتها وفاعليتها. وهو أمر يجب أن يميز بين الاحتياجات المعرفية والمنهجية والمواقف السياسية التى تعى حقيقة السياسات العالمية المعادية (للإسلام والمسلمين)، والتى تفترض ضرورات التعامل معها بالمقام اللائق بهذه السياسات ومقاصدها فى صناعة الصورة.

٢- كذلك دار النقاش حول ما يمكن الإشارة إليه "الإسلامى المعيارى"، وبين مثاليته وقابلياته للتطبيق، وهو أمر استدعى النقاش حول المثال والتطبيق والمثال ومدى واقعيته، وثار النقاش حول أسس القيم الإسلامىة والمعيارية التى يمكن أن تكون قاعدة لتنظير وتأصيل، ولكن يجب عليها الانتقال من دائرة التنظير إلى دائرة الفعل والتفعيل، وبما يؤكد أن التجديد الإيمانى والعقدى والقيمى

كأساس ومنطلق وشرط لعملية الإصلاح لا يعنى الغفلة عن ترجمة هذه الأطروحات إلى منظومات متكاملة تملك عناصر قابليتها للتطبيق والتفعيل ضمن آليات عمل ناجزة ومحددة.

٣- كذلك فقد دار النقاش حول موضع الدين كمصدر للثقافة ما بين مهمش أو متوجس وبين التأكيد على الدين كمصدر تأسيسي للثقافة، وهذا النقاش تطرق إلى أهمية العقدى والقيمي في التشكيل الثقافى، ومن ثم دور ذلك فى رؤية الأزمة وحلها والتحديات والاستجابات لها، وتحديد عناصر العلاقة بين الثابت والمتغير والخصائص الهيكلية والبنائية لكل ثقافة ضمن دراسات مقارنة، فضلاً عن منظومات القيم وارتباطها بأنساق السلوك وارتباط كل ذلك بالواقع، وهو أمر يجعل المعيارى الثابت مرشداً فى تحديد وتفضيل آليات التغيير ووسائله.

٤- الربط بين الثقافة والتنمية كان موضع نقاش وميداناً لتنوع الرؤى بمقدار ما تتسم به هذه العلاقة من تعقد وتداخل، وهو أمر يفضى للتساؤل حول: أشكال العلاقة، آليات تفعيلها، أهم تجلياتها، المعايير والمقاصد. هذه الإشكالات الفرعية ظلت مجالاً للحوار الذى أفضى إلى العلاقة التفاعلية بين الثقافة والتنمية والتأثيرات السلبية والإيجابية فيما بينهما.

٥- أما آخر الدوائر فى هذا النقاش فتمثلت فى الحوار حول مؤشرات أزمة الثقافة ومصادرها ومداخل ومسالك الخروج منها، وقد تواصل النقاش بين أكثر من جانب:

- ملاحظة خطورة تعميم السلبيات والإسقاط التام للإنجازات.
- الحرص على تقوية جانب الممانعة والإرادة الثقافية والحضارية.
- خطورة تبرئة النفس وإلقاء اللوم على الآخر وما يورثه ذلك من ذهنية فى التعامل لا تحاول الخروج من حال الأزمة والمبادرة للاستجابة الواعية للتحديات.
- خطورة تصور أن الاعتماد على الذات فى الخروج من الأزمة لا يعنى انعزالاً، فإصلاح الذات الحضارية لا بد أن يتم ضمن وسط للعلاقة بين الحضارات والثقافات، وواقع للعلاقات الدولية وجب اعتباره والتعامل والتفاعل من خلاله ومحاولة إصلاح تشوهات وسلبياته.

- خطورة الإدارة بالكوارث والانشغال بالأزمة حتى تصير جزءاً من تفكيرنا وما يؤدي إلى تأزيم الحلول المقترحة للتعامل معها وفق عقلية أدمنت على الأزمة والتعاطى معها، وكذلك خطورة تأزيم المستقبل لأنه يؤدي بالضرورة إلى تكريس أزمة الواقع.
- ضرورة الوعي الجاد بالعلاقة بين الداخلى والخارجى، وبين السياسى وغيره سواء من حيث تشكيل الأزمة أو تحديد سبل الخروج منها.
- ضرورة الوعي بالرباط القيمى بين التنمية والثقافة وما تشكله المصادر فى ذلك (الدين- اللغة- التاريخ- التراث- بنية القيم- نموذج المقاصد...).

وبدا فى المحور الثانى؛ محور التطبيقات والخبرات والتجارب فى عالم المسلمين، امتداد مناقشات التنظير إلى جانب التطبيق، إيماناً بأن ليس هناك ممارسة أنفس من التنظير، وليس هناك تصويب لعملية التنظير سوى الممارسة. حقائق يجب التوقف عندها وتعميق النظر إليها وتسكينها ضمن مناهج التفكير والتدبير.

تراوحت توجهات النقاش فى الخبرات العامة الوطنية والقارية بين اتجاهات ثلاثة:

الأول: أهمية إبراز الجوانب السلبية والإيجابية فى تلك الخبرات بما يؤكد عناصر الموضوعية والنظرة العدل مع هذه التجارب والخبرات، بما يحقق تمام الاستفادة التى يتيحها مفهوم العبرة كهدف منهجى من تلك الدراسات فى الخبرات.

الثانى: أهمية الجمع بين التحليل الكيفى والكمى لهذه الخبرات ضمن أصول جامعة بين عنصرى الثقافة والتنمية فى تلك الخبرات، بما يؤكد أن ذلك التكاملى وفق قواعد اللياقة والملاءمة المنهجية إنما يحقق عمقاً فى تلك الدراسات، فاستخدام عالم الأرقام فى مقامه يشكل دالة لها حجيتها، واستخدام التحليل الكيفى فى مكانة اللائق عامل قوة لا يهمل الجوانب المعنوية على أهميتها وجوهريتها، وينفيها لمصلحة الأرقام أو التكميم، قاعدة المزوجة بين الأمرين تشكل قاعدة منهجية ذهبية فى هذا المقام.

الثالث: أهمية دراسة الذاكرة التاريخية والحضارية لتلك النماذج والخبرات، ذلك أن تلك الذاكرة تشكل مخزوناً ثقافياً لا يمكن إهماله أو التغافل عنه عند تحليل تلك الخبرات، ضمن تواصل بين حلقات الذاكرة التاريخية والحاضر والواقع المعيش وإمكانات استشراف المستقبل. عناصر التواصل الزمنى وتراكمها ودراسة الخبرات من خلال هذا المنظور يمكن أن يجعل مناهج النظر والتعامل والتناول أكثر عمقاً ودقة وبيانياً.

الرابع: ضرورة تحرير المفاهيم وشبكيتها، وذلك فى علاقة تلك المنظومات المفاهيمية بتحليل تلك الخبرات، والقدرة على التعامل معها من مداخل واضحة ومحددة، تشكل المفاتيح المفاهيمية أحد أهم المداخل لتحليل تلك الخبرات وتفسيرها وتقويمها.

الخامس: البحث فى قضايا تنظيرية عامة سبقت الإشارة إليها فى مجال التأسيس، ووجب علينا أن نعاود الكرة فى إلقائها ثانية ضمن مستويات التفعيل المتعلق بالنماذج والتجارب والخبرات، حتى تشكل دراسات محاولات التفعيل استكمالاً أو تكميلاً للجانب التأسيسى الذى يكرس عملية الجمع والتواصل فيما بينهما، من مثل: هل تعد الثقافة معوقاً أو حافزاً للتنمية؟ ما هى العلاقة بين الثقافة والدين كمصدر للقيم والسلوك وربما المرجعية؟ هل اختلاف الثقافات يودى اختلاف أنماط التنمية وأشكالها؟ هل الثقافة الإسلامية فى تجلياتها الواقعية، وتناولها من خلال اتهام مقنعيها تشكل عائقاً أم حافزاً للتنمية؟ وهل الأمر فى حاجة إلى إعادة تشكيل العقل المسلم والخروج من أزمتة الراهنة ومناهجه فى التفكير والتدبير والتيسير والتغيير؟

السادس: الاهتمام فى تلك الخبرات بالجانب العملي، بما يعين من بعد على التقاط الآليات المستفادة من هذه الخبرات والنماذج، وهو أمر قد لا يلقى الاهتمام الكافى من جانب الباحثين على أهميته فى تحقيق تمام العبرة والاستفادة من هذه النماذج مآلاً واعتباراً، حالاً واستقبلاً.

السابع: تحليل الخبرات:

- اصطفاء الخبرات وتحديد خريبتها التمثيلية لجهود خريطة الإصلاح الحضارى وفاعليته.
- تحليل هذه الخبرات من حيث مدخلاتها ومخرجاتها وعملية التفاعل والتفعيل والتحويل التى تتم ضمن عملية تفاعلية من الواجب وصفها والوقوف عليها (الجانب العملي).

• جانب الآليات وضرورة رصدتها وملاحظة وسائل التشغيل.

إن عملية التشغيل تكمل عناصر مثلث يقوم على قاعدة من التأصيل - والتفعيل - والتشغيل.

مثّل المحور الثاني إذاً استمرار الجدل حول المفاهيم، ولكن انتقل إلى دائرة تتعلق بمجال التطبيق والخبرات مثل: الخير والعمل الخيري، الوقف، الحداثة والتحديثيين والتحديث، التصوف وتوابعه وعلاقة كل ذلك بثقافة الأمة ومؤسسات الأمة وتنميتها وأزمته الراهنة، ودار النقاش ضمن أفق منهجية أو واقعية من ضرورة تحرير عالم المفاهيم وضبطها، والفهم المتوازن لبعض فاعليات الأمة مثل التصوف، ودعم مفهوم الوسطية الجامعة في عالم المفاهيم، وكذلك دعم المفاهيم الأصلية وتأصيلها تفعيلاً وتشغيلاً كمفهوم الزكاة وأدواره التنموية والعمرانية، كذلك تطرق النقاش إلى ضرورة تزكية المدخل اللغوي في بناء المفاهيم والوعي بما تتعرض له مفاهيم الأمة من عمليات سطو أو تقزيم أو اختزال، وكذا ضرورة طرح مفاهيم متجددة من واقع العلاقة بين الثقافة والتنمية ضمن الأزمة الراهنة من قبيل "ثقافة المقاومة" وإخوانها. والمقاومة من خلال الخامات المحلية ورد الاعتبار لها، والمجتمعات المحلية ونواتها الصلبة ومفهوم التراث التقني، ومفهوم الخامات المحلية كوعاء حضاري وتفاعل تنموي وعمراني. كذلك فقد تم طرح مفهوم "الإرادة" وعلى وجه التحديد مفهوم "إرادة التنفيذ" كإرادة حضارية وسياسية للأمة كمفتاح للخروج من الأزمة. "الإرادة" و"الإدارة" لا بد أن يكون بينهما تجانس مثلما بينهما في اللغة جناس.

هكذا بالمفاهيم بدأنا وإلى المفاهيم عدنا وفي كل مرة نتكشف لنا عناصر جديدة حواها ذلك المؤتمر "الأمة وأزمة الثقافة والتنمية"، وما تجددت المؤتمرات تجدد التفكير بالقضايا وتجدد الوعي والسعي لاستجابات مهمة على نفس القدر من خطورة التحديات.